معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)

تقرير نهائي

لجلسة طاولة مستديرة (3)

"قناة البحرين":

المشروع، المبررات، التقييم والمكاسب المحتملة للأراضي الفلسطينية

آذار 2013

ملخص تنفيذي

"قناة البحرين":

المشروع، المبررات، التقييم والمكاسب المحتملة للأراضي الفلسطينية

تاريخ الجلسة: 26 آذار، 2013

مقدمة

- تهدف هذه الجلسة إلى عرض وتقييم تقارير البنك الدولي المتعلقة بمشروع قناة البحرين، ومتابعة ما إذا كان الطرف الفلسطيني يلعب دوره كطرف متكافئ مع الطرفين الآخرين، وتحليل المكاسب الممكنة للطرف الفلسطيني من المشروع وفرص تجسيد هذه المكاسب.

المتحدثون الرئيسيون

د. نعمان كنفاني: مدير الأبحاث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس
د. جاد اسحق: المدير العام في معهد الأبحاث التطبيقية – القدس – أريج
د. شدّاد العتيلي : رئيس سلطة المياه الفلسطينية

أسئلة النقاش الرئيسية

- كيف تنظر إلى دراسات البنك الدولي التمهيدية للمشروع؟ هل كانت شاملة، هل أعطت أجوبة شافية، هل كانت تقييمات موضوعية؟
- هل يلعب الطرف الفلسطيني دوره كطرف متكافئ مع الطرفين الآخرين؟ بكلمات أُخرى، هل كان ومازال هناك فرص لأخذ المطالب الفلسطينية بعين الاعتبار؟
- ما هي المكاسب الممكنة للطرف الفلسطيني من المشروع؟ وما هي فرص تجسيد هذه المكاسب؟

ملخص مداخلات المتحدثين الرئيسيين

افتتح د. نعمان كنفاني الجلسة بعرض سريع للورقة الخلفية التي أعدها المعهد (انظر الملحق). وقال أن الهدف الرئيسي من المشروع، حسب الدراسات، هو مواجهة التدهور البيئي للبحر الميت. تقول التقديرات أن مستوى البحر الميت يهبط بمعدّل ا م^3 سنوياً، حيث انخفض من 394 متر تحت مستوى سطح البحر في الستينات إلى 423 متر تحت سطح البحر في 2012. وتقلّصت المساحة الإجمالية للبحر بمقدار الثلث تقريباً. ويرجع السبب الرئيسي، والمصرّح به، لهذا التراجع في مستوى سطح البحر إلى تراجع المياه القادمة من نهر الأردن لتصب في البحر الميت، نتيجة تحويل مياه نهر الأردن واستغلال المياه من الأردن وإسرائيل بشكل أساسي. حيث أن حوالي 90% من المياه تم تحويلها عن البحر الميت. مما انعكس بخسائر اقتصادية كبيرة جداً، أهمها هي الخسائر في قطاع السياحة، والتي قدّرت، حسب البنك الدولي، بـــ 2.7 مليار دولار في الخمسين عاماً القادمة. هذا بالإضافة إلى الخسائر في القطاع الزراعي، وخسائر في قطاع الصناعات الاستخراجية بسبب الانحسار المستمر للشواطئ. أيضاً، تكوّن الحفر البالوعية، التي تؤثر بشكل رئيسي على البنية التحتية لحوض البحر الميت. إلى جانب ذلك، هناك عجز مائي كبير في المنطقة، ففي الأردن على سبيل المثال، في عام 2008 كان الطلب على الماء حوالي 1.5 مليار م^3 لم يتوفر منها إلا 778 مليون م^3. ويقدّر أن الطلب سيتضاعف بحلول 2025. أيضاً، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان في الدول الثلاث، ليصل حوالي 30 مليون نسمة بحلول 2050، الأمر الذي يترافق معه زيادة الطلب على المياه.

لحل هذه الاشكالات، هناك وجهتي نظر أساسيتين. الأولى تقول أن الطريقة الوحيدة لحل مشكلة البحر الميت تكون بنقل المياه إليه، سواءً من البحر الأحمر أو الأبيض المتوسط، وسيترافق معه انتاج طاقة كهربائية وتحلية مياه. أما المعارضين للمشروع، متمثلين بالجماعات البيئية أو المعارضين من ناحية سياسية، يقولون أن المشروع لن يحل المشكلة، بل ستنتج عنه آثار بيئية مدمّرة، ويقترحون حلاً بديلاً يتمثل في إعادة مياه المصبات المائية للبحر الميت، والتي من أهمها مياه نهر الأردن.

وذكر د. كنفاني أن هناك بعداً سياسياُ مهماُ للمشروع، حيث أن تأسيس السلام العربي–الاسرائيلي عن طريق المياه، ليس فكرة جديدة، مستذكراً مشروع جونستون في بداية الخمسينات، لاستغلال روافد نهر الأردن. وهناك معلومات تفيد أن الطرفين الأردني والاسرائيلي باشرا في المشروع، دون الرجوع إلى الطرف الفلسطيني، الذي أصرّ منذ البداية على الدخول في المشروع لأهميته السياسية، وتأكيداً على الحقوق الفلسطينية في المياه. بالطبع، كانت هناك محاولات اسرائيلية لإبعاد الطرف الفلسطيني.

يقترح مشروع "قناة البحرين" تشييد أكبر محطة لضخ المياه من خليج العقبة. تقوم هذه المحطة بشفط 1.9 مليار م^3 من مياه البحر الأحمر سنوياً، تُضخ إلى ارتفاع جديد (+220 م)، وتصب باتجاه البحر الميت. هذا الفرق في الانحدار، سيؤدي إلى توليد طاقة كهربائية، تستغل لتحلية مياه البحر. يجدر الإشارة إلى أن نصف المياه التي سيتم ضخها من البحر الأحمر ستخضع للتحلية، والنصف الأخر سيتم ضخه مباشرة في البحر الميت.

في 2005، توجهت الأطراف الثلاث إلى البنك الدولي من أجل عمل الدراسات لهذا المشروع. تمت الاستعانة بخبراء من الدول الأطراف، وخبراء دوليين، وتأسس صندوق لتمويل المشروع مكوّن من ثماني دول. كلّفت الدراسات الخمس التمهيدية حوالي 16 مليون دولار. لُخّصت أهداف المشروع، بثلاث أهداف رئيسية: انقاذ البحر الميت من التدهور البيئي الذي يصيبه، تحلية المياه وانتاج طاقة كهربائية، وانشاء رمز سلام في المنطقة. وقد قام معهد ماس بعرض ملّخص للثلاث دراسات هي: دراسة الجدوى الاقتصادية، دراسة البدائل، ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

اختبرت دراسة الجدوى الاقتصادية 3 سيناريوهات. الأول هو أن لا يتم انجاز المشروع. وفيها يترك الوضع على ما هو عليه. يترافق ذلك مع خسائر اقتصادية باهظة قدّرت بحوالي 2.9 مليار دولار، وانخفاض مستوى البحر الميت إلى –550 م تحت مستوى سطح البحر خلال 150 سنة. في السيناريو الثاني، تم اختبار حالة انقاذ البحر الميت فقط، دون انتاج طاقة كهربائية أو تحلية مياه. هذا المشروع سيؤدي إلى ارتفاع مستوى المياه إلى –428 م. مما يقتضي ضخ 1.2 مليار م^3 من المياه سنوياً. أما السيناريو الثالث، والذي يحقق جميع أهداف المشروع من انقاذ البحر الميت، تحلية مياه، وانتاج طاقة كهربائية، يقتضي شفط 1.9 مليار م^3 من المياه سنوياً، وسيؤدي إلى استقرار البحر الميت على مستوى –416، وتوفير 850 مليون م^3 من المياه العذبة. يترافق ذلك بتكلفة حوالي 10 مليار دولار (لا تتضمن تكلفة نقل الماء إلى فلسطين واسرائيل) وعائد داخلي 21.5% بالمقارنة مع السيناريو الثاني. سيتم في السيناريو الأخير انتاج 350 مليون م^3 من المياه، سترتفع إلى 850 مليون م^3 في 2060. تؤكد الدراسات أن احتياجات المياه في الأردن، تم تقديرها بناءاً على دراسات جديّة قام بها الطرف الأردني، فيما لم يتم التعامل مع الأمر بنفس الجدية من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الذي قدّم رقماً اعتباطياً يقدّر حاجة الفلسطينين من المياه بـــ 60 مليون م^3 فقط!

الدراسة الثانية، درست البدائل المحتملة لمشروع نقل المياه إلى البحر الميت، وشملت 21 بديل، بدءاً من نقل المياه من تركيا، انتهاءاً بنقل مياه من البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة طبريا. أو نقل مياه من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن، أو إعادة المجاري التاريخية لنهر الأردن. تم الاستناد إلى 5 معايير في تحليل هذه البدائل: استقرار البحر الميت، انتاج مياه صالحة للشرب، تعزيز التعاون العربي الاسرائيلي، الآثار البيئية والاجتماعية وتكلفة المشروع. (انظر ملخص دراسة البدائل في الورقة الخلفية للجلسة). وجدت الدراسة أن هناك بديلين فقط من الممكن أن يحققوا الأهداف الخمسة. الأول، نقل المياه من

البحر الأبيض المتوسط إلى الميت. الثاني، هو خط ناقل من البحر الأحمر إلى البحر الميت. الملفت للنظر، أن الكلفة الاقتصادية لتحلية المياه، نقلها وإقامة المشروع من البحر الأبيض إلى البحر الميت، كانت أقل من مشروع البحر الأحمر.

الدراسة الثالثة، التقييم البيئي والاجتماعي، والتي درست جميع الآثار البيئية التي يمكن أن تتولد من إقامة المشروع. ووجدت أن هناك 8 مجالات تترافق مع مخاطر جديّة (انظر ملخص دراسة الأثر البيئي والاجتماعي). تقوم الدراسة باقتراح اجراءات للتخفيف من الآثار البيئية. بشكل عام، إذا ما تم العمل على تنفيذ خطة الإدارة البيئية ومراقبتها، يمكن تطبيق المشروع بدون أي آثار بيئية أو اجتماعية غير مقبولة، وبالتالي إلى تحقيق أولي للأهداف الرئيسية المرجوة من المشروع. ولكن، برغم ذلك، يبقى هناك بعض الشكوك.

مداخلة د. جاد اسحق

بدأ د. اسحق مداخلته بالتأكيد على أن التراجع في مستوى البحر الميت سببه استغلال اسرائيل، بشكل رئيسي، لمياه نهر الاردن. حيث أن البحر الميت لم يكن يعاني من تناقص مياهه قبل ذلك. وحمّل مسؤولية التدهور البيئي الذي تعاني منه منطقة حوض البحر الميت لإسرائيل. أكمل د. اسحق مداخلته بعرض لمحة تاريخية سريعة. حيث أن فكرة المشروع طُرحت في 1850 من قِبل ويليام آلان، في كتاب سماه: "البحر الميت: طريق جديد للهند". لكنها دفنت بشكل مبكر. أيضاً، ماكس بورارت (ابراهام ابن ابراهام)، عرض فكرة نقل المياه بين البحرين على ثيودور هرتسل في الـــ 1899، وتبنى هرتسل الفكرة، وعرضها في كتابه: "الأرض القديمة الجديدة، 1902". في 1926، قام المندوب السامي البريطاني بمنح اسرائيل "امتياز روتنبرج – Rothenberg Concession" لشركة كهرباء اسرائيل لمدة 70 عام، لاستغلال مياه نهر الأردن وتوليد كهرباء. هذه المياه والأراضي التي تقع عليها، والتي تشمل بحيرة الحولة وجزء من مياه وادي عربة وأول منطقة الفشخة، تم ضمّها إلى الـــ 6% من نسبة الأراضي الفلسطينية التي كانت بحوزة الشركة وأصبحت تملك 7%.

في 1938، قام لودربغ بتقديم مشروع إلى الوكالة اليهودية يقترح فيه نقل المياه من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت. في الأربعينات أيضاً تم اقتراح المشروع على الجمعية الصهيونية العالمية، من قبل عدّة أشخاص. بعد قيام دولة اسرائيل، قام الأمريكان باقتراح مشروع جونستون، الذي كان يهدف، حسب رأي د. جاد، إلى استغلال المساحات القابلة للري. وتم تنفيذ عدّة مشاريع على هذا الأساس، أبرزها الناقل القطرة وقناة الغور الشرقية. قناة الغور الغربية هي الوحيدة التي لم تنفذ بعد. في منتصف الثمانينات، أعيد طرح مشروع نقل مياه إلى البحر الميت، وأبرز المقترحات كانت "قناة البحرين"، وتم طرحه في عدّة مؤتمرات اقتصادية ورفض فيها. إلى أن أعيد طرح الفكرة في ورشة عمل المياه في مؤتمر القاهرة، وخرجوا بتوصية دراسة المشروع والمسارات المحتملة. في 1996، عقد اجتماع في الأردن جمع بين مجموعة عمل المياه ومجموعة عمل البيئة، تم فيه الاعتراض على تضمين المشروع من قبل الجانب الفلسطيني، لما رآه المشاركين في الاجتماع من مخاطر سنتنتج في حال تم تنفيذ المشروع. بعد اتفاقية وادي عربة، تم احياء فكرة المشروع وكانت هناك معارضة اسرائيلية كبيرة لمشاركة فلسطين. بعد اجتماعات عديدة، تم التوصل إلى اعتبار الطرف الفلسطيني طرفاً مشاطئاً للبحر الميت (أي يتمتع بنفس الحقوق والمنافع كالطرفين الأردني والإسرائيلي)، وتم توقيع مذكرة التفاهم بين الأطراف الثلاث. وبدأ العمل على الدراسات التمهيدية للمشروع، بالتعاون مع البنك الدولي.

ذكر د. اسحق، أنه في عام 2010، قدّرت الخسائر الفلسطينية بسبب الاحتلال بحوالي 7.4 مليار دولار أمريكي. منها، خسائر كبيرة في قطاع السياحة بسبب عدم استغلال شواطئ البحر الميت لإقامة منتجعات، كذلك خسائر في الصناعات المعدنية والاستخراجية. حيث تقدّر الخسائر في هذا المجال بحوالي 1.7 مليار دولار أمريكي – على اعتبار أن فلسطين هي طرف مشاطئ ويجب أن يتمتع بكافة هذه الحقوق من إقامة منتجعات واستغلال أملاح البحر الميت.

وأكد د. جاد أن المشروع سياسي بامتياز، ذو صبغة سياحية، ويعتبر أن تحلية المياه وانتاج طاقة، ما هي إلا تمويه عن الهدف الرئيسي. ويرى أن اسرائيل هدفها هو انقاذ البحر الميت من الحفر البالوعية وإحياء السياحة العلاجية. شدّد د. جاد على بعض البدائل مثل المشروع التركي الذي قامت وزارة المياه التركية بتبنيه وضمان تمويله كاملاً من قبل عدّة دول، تدفع فيها فلسطين تكلفة نقل المياه فقط. أما المقترح الثاني فيدعو لنقل المياه من البحر الابيض المتوسط إلى البحر الميت (Med-Dead) عن طريق جسر يربط بين الضفة وغزة يمكن استغلاله لتسيير السيارات ونقل المياه، ويحقق مكسباً بربط الضفة والقطاع.

وختتم د. جاد بأن الموافقة الفلسطينية على الدخول في المشروع يجب أن تكون مشروطة بتحقيق 5 أهداف رئيسية هي: على اسرائيل الموافقة على إنشاء "شركة فلسطين لأملاح البحر الميت"، وعلى تشييد 10 فنادق سياحية في المنطقة، وعلى إرجاع الحقوق المائية الفلسطينية وإلغاء الأوامر العسكرية التي صادرت نهر الأردن ومصادره المائية، بالاضافة الى تسليم محمية الفشخة ومنتجع كالية للجانب الفلسطيني. وفي حال لم يوافق على هذه الشروط اقترح د. جاد أن يباشر الجانب الفلسطيني والأردني بتنفيذ المشروع التركي.

مداخلة د. شدّاد العتيلي

بدأ د. شدّاد بتوضيح وجهة النظر الرسمية للموضوع، باسم السلطة الفلسطينية واللجنة التوجيهية. فالموقف الرسمي لا يختلف كثيراً عن ما ذكر سابقاً من قبل د. كنفاني ود. اسحق. ولكن يطمح د. عتيلي أن يتم بلورة موقف فلسطيني موحّد أكثر وضوحاً تجاه المشروع. لم ينفِ د. شداد الآثار السلبية المرافقة لتنفيذ المشروع، وقدّم بعض التوضيحات المتعلقة بالجوانب التقنية. يؤكد د. عتيلي أنه يجب المرور بمرحلة تجريبية (Pilot)، لتفحص الآثار المترتبة على خلط مياه البحرين. ولكن حتى يوافق الجانب الفلسطيني على تنفيذ المرحلة التجريبية، يجب تطبيق جزء من المشروع في منطقة الفشخة، وأن تنقل مياه من بحيرة طبريا عبر قناة الملك عبدالله، يقوم الجانب الفلسطيني بعد ذلك بنقلها وتوزيعها. بالطبع، لم يوافق الطرف الإسرائيلي على هذه المطالب وبالتالي تمت إعاقة بدء تطبيق المشروع.

يشدد د. عتيلي على أن المجتمع المدني يجب أن يكون له صوت في التعليق على هذا المشروع، لأن الملاحظات التي تعطى إلى اللجنة التوجيهية المشرفة على مشروع "قناة البحرين" تغني عملهم وتساعد في تقوية موقف الجانب الفلسطيني في المفاوضات التي يخوضها مع مختلف الأطراف.

الحديث عن إنشاء قناة بين البحرين الأحمر والميت عن طريق وادي عربة، ليس جديداً (كما ذكر د. اسحق)، والهدف منه هو توفير مياه صالحة للشرب والاستخدام البشري. ويذكر أنه وقبل تأسيس دولة اسرائيل، اعتبر هرتسل مشروع "قناة البحرين" مشروعاً استراتيجياً، يوفّر مصادر مياه بالنسبة لدولة التي كان يخطط لإنشاءها. وبالطبع فإن اسرائيل تدخل في هذا المشروع لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة يمكن تحقيقها.

يضيف د. عتيلي أن المشروع لا يوجد فيه أهداف واضحة للفلسطينين، وكما ذكر المتحدثين سابقاً لا يوجد أي ذكر واضح للحقوق الفلسطينية. ويمكن القول أن وجود الطرف الفلسطيني مهم فقط من أجل ضمان الحصول على التمويل الدولي، حيث أن وجود فلسطين كطرف من أطراف المشروع يشجّع الدول المانحة والبنك الدولي على تلبية المطالب المالية للمشروع. ولكن، الوفد الفلسطيني كان مصرّاً على تحقيق الحقوق الفلسطينية، ولم يوافق على أي بند متعلق بالمشروع بدون اثبات أن الطرف الفلسطيني، طرفاً مكافئاً ومساوياً للأطراف الأخرى في المكاسب التي يمكن تحقيقها من تنفيذ المشروع. أحد المخرجات التي كان يجب العمل عليها قبل تنفيذ الدراسات، كان يجب أن تتضمن تصريحاً مشتركاً Joint statement من قبل الإسرائيلين والفلسطينين لإدارة حوض البحر الميت.

بالرجوع إلى الـــ (Best Alternative to a Negotiated Agreement - BATNA) الفلسطينية، يجب تحديد ما هي المخرجات المتوقعة من المشروع بالنسبة للفلسطينين. لأن الأردن يعتبر مستفيداً رئيسياً من إنشاء المشروع في وادي عربة الأمر الذي سيؤدي إلى توفير فرص عمل ونمو اقتصادي ملحوظ، ولكن يبقى على السلطة الفلسطينية تبرير سعر ازدياد الماء غير المصحوب بأي نمو اقتصادي يشعر به المواطن الفلسطيني.

وفي النهاية، دعا د. عتيلي الحضور لإعطاء ملاحظات ونقد بنّاء لمساندة جهود الجهات الرسمية في كتابة رأي مشترك يبين تحفظات الجانب الفلسطيني بشكل موحّد يعكس آراء جميع الجهات. وركّز على أهمية التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.

ملخص النقاش

عقل أبو قرع

كنت أعتقد أن ورشة اليوم ستساعدنا على الخروج بأجوبة مهنية على الأسئلة التي طرحت في البداية، من المنظور الفلسطيني. مع التركيز على الأبعاد التالية للمشروع: البعد المائي؛ كم حصتنا من الماء؟ البعد البيئي؛ ما الأثر السلبي او الإيجابي؟ البعد الاقتصادي؛ الآثار على السياحة، الصناعات المعدنية؟ والبعد الحضاري والثقافي. الدراسات موجودة، ولكن لم يتم تحليلها بشكل نقدي للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذه النواحي من وجهة نظر فلسطينية. بما أن المشروع استراتيجي، اقترح عقد ورشات عمل أخرى تساعد في الإجابة على هذه التساؤلات بشكل مهني. يوجد عندي سؤالين محددين. الأول، موجه للدكتور شدّاد؛ هل يوجد موقف فلسطيني واضح اتجاه المشروع، وما هو هذا الموقف؟ والثاني للدكتور جاد؛ ما هو الأثر البيئي السلبي للمشروع، بشكل محدّد.

د. فتحي سروجي – أستاذ مساعد، جامعة بيرزيت

قام معهد ماس بإعداد دراسة لصالح وزارة الزراعة يبحث فيها الميزة النسبية لزراعة بعض المحاصيل في فلسطين. وجدنا، أنه في منطقة الأغوار تحديداً، كان هناك ميزة نسبية لانتاج كافة المحاصيل. بأخذ البندورة كمثال، كانت ميزتها النسبية (تكلفة الموارد المحلية) 13%. أيضاً، تم إعداد تحليل حساسية بفرض أن سعر الماء سيزداد 3 أضعاف، تكون الميزة النسبية للبندورة 79%. بأخذ الأرقام من دراسات البنك الدولي، يلاحظ أن سعر كوب الماء سيتضاعف 5–8 أضعاف. وعند إعادة تحليل الحساسية، سيكون الناتج أكثر من 100%؛ مما يؤدي إلى عدم ميزة نسبية، وعدم جدوى زراعة محاصيل مثل البندورة.

عبدالرحمن التميمي – مجموعة الهيدرولوجيين

المشكلة، في اعتقادي، هي في كيفية تعامل الفلسطينين مع المشاريع التي تعرض عليهم. الإسرائيلين لم يعودوا ينظروا إلى المشروع بنفس الأهمية. هذا المشروع خارج استراتيجيتهم الوطنية. اسرائيل أعلنت في نهاية 2012، أنها خرجت من الأزمة المائية حتى العام 2030. حيث أنها قد أنشات 12 محطة تحلية (منها 3 تم الانتهاء من إقامتهم، 3 قيد التنفيذ، و4 مخطط لهم). لذلك، المشروع سياسي بحت من وجهة النظر الاسرائيلية، مما يحتم على الجانب الفلسطيني تحديد أولوياته، وتقييم هذا المشروع في ظل الاستراتيجية الوطنية للمياه.

أنا أعتقد أن المشروع يجب أن لا يكون موجوداً في استراتيجيتنا الوطنية للمياه، لأنه قائم على افتراضات، ممكن أن يطبّق أو يفشل، هذا غير المشاكل التي ستنتج عنه حال تطبيقه. لأنه من غير المعقول أن نقوم بتحلية المياه على ارتفاع 400 متر تحت سطح البحر، وننقلها إلى مركز الطلب في حلحول على ارتفاع 1200 متر فوق سطح البحر. هذا مكلف جداً، وغير مجدي اقتصادياً.

النقطة الثانية: هي أن هذا المشروع يعتبر جزءاً من التطبيع الاقتصادي في المنطقة. وتمت الموافقة عليه حتى بعد أن تم رفضه في السابق. الآن، الحديث يجب أن يدور حول كيف ستقوم هذه الدولة الفلسطينية بتأمين مصادر لها من أجل أن تكون دولة قابلة للحياة.

صالح الرابي – مجموعة الهيدرولوجيين

المشروع سياسي بامتياز، وليس تقني. السلام والتعاون الاقتصادي في المنطقة هي عبارة سياسية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. الجانب الفلسطيني تم تجاهله معظم الوقت. الخارطة تبين أن المشروع سيقام في الأراضي الأردنية، التركيز على حاجة الاردن واسرائيل من المياه، واهمال الحقوق الفلسطينية في المياه، حتى أن حاجتنا من الماء تم تقديمها بشكل اعتباطي (الـ 60 مليون م^3).

عفيف اسعيد – وزارة الأشغال العامة والإسكان

هذا مشروع يخص الأردن بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية اسرائيل. لأنه حسب البيانات التي قدّمت، فإن هناك خسائر كبيرة، معظمها في قطاع السياحة ، وبالتالي انعكاساته بالنسبة لاسرائيل سياحية. لذلك، علينا كجانب فلسطيني أن نحدد أولوياتنا من المشروع، ما هي المكاسب التي نريد تحقيقها، وهل نوافق على المشروع في حال وافقت اسرائيل على شروطنا (مصادر مياه من الفشخة وشمال عين جدي)؟

النقطة الثانية: الجانب الفلسطيني يطرح الموضوع وكأنه موضوع يؤرقنا بشكل كبير. والحقيقة هي أننا لسنا مستفدين رئيسيين منه. يجب علينا البحث عن مصادر أخرى للماء أكثر ديمومة وجدوى من هذا المشروع.

كليمنس مسرمشد – روزا لوكسمبورغ

أنا لا افهم لماذا لا يوجد موقف فلسطيني واضح من المشروع لغاية الآن. أنا شخصياً ضد المشروع، بشكل رئيسي بسبب الأهداف المصرّح بها (انقاذ البحر الميت، توزيع المياه، وانشاء رمز السلام)، والهدف الرئيسي غير المصرح به وهو استمرار اسرائيل بسرقة مياه البحر الميت. انقاذ البحر الميت وآثاره البيئية مهم، ولكن ليس الأهم إذا كان أكثر من 1 مليون شخص فلسطيني يعيش على أقل من 60 لتر/الشخص/اليوم.

البنك الدولي يركّز على المصلحة الإسرائيلية والأردنية من المشروع. في الـ 2,500 صفحة من التقارير التي لم تنشر بعد، لا يوجد ولا صفحة واحدة، ولا نقطة واحدة عن المصلحة الفلسطينية. الدراسة بالأساس عنصرية.

يجب أن يكون هناك موقف فلسطيني واضح، رفض المشروع، الهدف منه، ومن ثم يتم الحديث عن بديل، وعن BATNA، وعن التكاليف والتفاصيل التقنية. بالنسبة لي أهم شيء هو ما يحصل للمياه الفلسطينية في الحوض الجبلي الشرقي، الاهم هو تثبيت الحقوق المائية الفلسطينية في الحوض الشرقي اذ ان هناك استنزاف ضخم وسلب واضح للحصة الفلسطينية من تلك المياه وأنا لا افهم لماذا السلطة لا تفعل شيئا تجاه هذا الوضع.

ردود على مداخلات الجمهور:

- رد د. شدّاد العتيلي على سؤال السيد عقل أبو قرع:

لقد خضنا المفاوضات على مدى 10 سنوات، لكن التزمنا بخطوط حمراء تمثل مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني بالمياه. والـ 60 مليون م3، لا تمثل مطالب الشعب الفلسطيني من الماء، إنما هي أرقام وضعت لتسهيل الحسابات على مستشاري البنك، وهذا مثبت في صفحات التقارير. عندما دخل الاسرائيلين في المشروع، كان هدفهم الحصول على الجانب الاستشاري المتمثل في الدراسات والأبحاث. وجميع البيانات التي حصل عليها الـ Hydrologyical Service of Israel، سيتم توفيرها للجانب الفلسطيني. الجانب الاسرائيلي يرفض المشروع الآن (لأسباب بيئية). ونحن هنا اليوم للتعاون في بلورة موقف واضح.

- رد د. جاد اسحق على سؤال السيد عقل أبو قرع:

مياه البحر الميت مالحة وثقيلة. إذا أدخلت لها مياه شبه حلوة سيؤدي إلى وجود أسماك، السولفيت سيطفو، وسيتكون جبس نتيجة الاختلاف بالكثافة. باختصار ستلغى خصوصية البحر الميت وسيتغير كتراث، وستصبح طبيعته أقرب إلى البحر الأحمر.

التوصيات:

- يجب على الجانب الفلسطيني وضع بدائل للمشروع من أجل ايجاد مصادر دائمة للماء، مصادر آمنة وتخضع للسيادة الفلسطينية أو الدولية.
- من الضروري أن يتابع الوفد الفلسطيني تواجده ودوره في هيئات هذا المشروع على الرغم من الاحتمال الكبير بأن لا يؤدي المشروع إلى شيء. التواجد الفلسطيني ضروري لتأكيد الحقوق المائية وحقوق المشاطئة. ومن الضروري تدعيم الموقف الفلسطيني بالدراسات الموثقة والبدائل المدروسة بعناية، إلى جانب ضرورة التنسيق مع الجانب الأردني ومع الدول العربية الأخرى المتأثرة بشكل مباشر.
- من المهم بمكان أن يحدد الجانب الفلسطيني الأولويات المتمثلة بالـ BATNA، كخطوة أولى لتحسين الموقف الفلسطيني، وكسب بعض من المطالب في المفاضات مع الجانب الاسرائيلي.

ورقة خلفية

"قناة البحرين":

المشروع، المبررات، التقييم والمكاسب المحتملة للأراضي الفلسطينية

1. قناة البحرين: خلفية عامة

مشروع "قناة البحر الأحمر– البحر الميت" أو "قناة البحرين"، هو مشروع لإنشاء نفق وخط أنابيب بطول 180 كيلومتر يمتد من خليج العقبة على البحر الأحمر جنوباً إلى البحر الميت شمالاً. وهو مشروع مشترك بين الأردن وفلسطين وإسرائيل. يهدف مشروع "قناة البحرين" بشكل رئيسي إلى إيقاف التدهور البيئي في البحر الميت، بالإضافة إلى تزويد الأطراف المستفيدة بمياه عذبة، وإنتاج طاقة كهرومائية لتشغيل محطات الضخ وتحلية المياه. كما ينظر القائمون على المشروع إليه "كرمز للسلام" بين الدول العربية وإسرائيل. تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو 11 مليار دولار أمريكي، من المؤمل أن يتم توفيرها من المجتمع الدولي والدول الثلاث المستفيدة من المشروع[1].

✧ **التدهور البيئي للبحر الميت**

يعاني البحر الميت من انخفاض مستوى مياهه بمعدل متر واحد سنوياً، حيث انخفض منسوب المياه فيه من 394 متر تحت مستوى سطح البحر في الستينات إلى 423 متر تحت مستوى سطح البحر في 2012. نتيجة لذلك، تقلصت مساحة سطحه بمقدار الثلث تقريباً (950 كيلو متر مربع إلى 637 كيلو متر مربع)[2]. يرجع السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض والتدهور في بيئة البحر الميت إلى التقلص الهائل في تدفق مياه نهر الأردن، نتيجة للاستغلال الإسرائيلي والأردني والسوري لمياه النهر وروافده. حيث يقوم الأردن بتحويل عدد من منابع النهر إلى المدن الأردنية التي تعاني شح في مياه الشرب، من أجل حل مشكلة نقص المياه الكبيرة التي تعاني منها المملكة. وتشير الإحصائيات إلى أن الأردن من أفقر عشرة دول عالمياً من حيث حصة الفرد الواحد من المياه سنوياً. كما تقوم إسرائيل بتحويل عدد من روافد النهر لزراعة محاصيل غريبة عن بيئة المنطقة تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. كذلك، تقوم إسرائيل بتحويل عدد من الأودية الجارية التي تتجمع فيها الأمطار وتصب في البحر إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولقد وصلت نسبة المياه المحجوزة والمحولة عن البحر الميت إلى 90% من مصادره[3]. الى جانب كل هذا هناك استغلال مياه البحر الميت من المصانع الإسرائيلية والأردنية القائمة على شواطئه.

✧ **الخسائر الاقتصادية**

أدى التدهور البيئي الذي يصيب البحر الميت الى خسائر اقتصادية كبيرة، أهمها التراجع الكبير لقطاع السياحة. إذ كان البحر الميت وجهة سياحية مميزة على فترات زمنية طويلة، بسبب موقعه في أخفض منطقة جغرافية في العالم، والأهمية العلاجية التي تتمتع بها مياهه. وتدلل الإحصائيات إلى أن تراجع أعداد السائحين في البحر الميت بسبب المشاكل البيئية التي يعاني منها البحر سيترتب عليه خسائر مادية بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي تقريباً في الخمسين عام القادمة[4]. هذا إلى جانب خسائر

---

1 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس (2008): المراقب الاقتصادي الاجتماعي، العدد 18.

2 World Bank (2013): Red sea- Dead Sea Water Conveyance Study Program, Overview- Updated January 2013. http://siteresources.worldbank.org/EXTREDSEADEADSEA/Resources/Overview_RDS_Jan_2013.pdf?&&resourceurlname=Overview_RDS_Jan_2013.pdf

3 بيئتنا، "من قتل البحر الميت؟،" http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=159&Itemid=84&menuid=&lang=ar

4 البنك الدولي (تموز 2012): برنامج دراسة ناقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة الجدوى: http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_AR.pdf)

المصانع بسبب تراجع شواطئ البحر والآثار السلبية الباهظة على القطاع الزراعي في مناطق الأغوار نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفية في محيط البحر الميت. يضاف إلى ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في المنطقة، والتي من أبرزها تشكل أكثر من 3 آلاف "حفرة بالوعية" في أنحاء مختلفة من محيط البحر[5]. وتظهر هذه الحفر فجأة متسببة بتدمير المباني والطرق والأراضي الزراعية. ويقول الخبراء أن هذه الحفر يمكن أن يتوقف ظهورها خلال نحو 10 سنوات في حالة استقرار مستوى مياه البحر الميت.[6]

✧ **العجز المائي**

تعاني المنطقة من شح كبير في المياه وهو ما يحتم على الأطراف الثلاثة البحث عن مصادر جديدة لسد حاجة الطلب المتزايد على المياه؛ خاصة في ظل اتساع الفجوة بين المصادر المتوفرة واحتياجات النمو السكاني. في الأردن، على سبيل المثال، بلغ مستوى الطلب على المياه عام 2008 نحو 1,526 مليون م^3 لم يتوفر منها سوى 778 مليون م^3، أي أن الطلب بلغ ضعف المتاح. ومن المتوقع أن يزداد الطلب ليصل إلى 1.7 مليار م^3 بحلول العام 2025[7]. علما بأن الأحواض المائية الجوفية لا توفر للأطراف الثلاثة أكثر من نحو 2.6 مليار م^3 سنوياً (1.7 مليار م^3/ السنة لإسرائيل وفلسطين، و933 مليون م^3/ السنة للأردن).[8] من ناحية أخرى، يبلغ عدد السكان في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل ما يقارب 19 مليون نسمة الآن، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم 30 مليون نسمة بحلول عام 2050.

✧ **وجهات نظر متضاربة**

تقوم حجة المناصرين لمشروع نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت على أنه الطريقة المثلى لمواجهة التحديات البيئية التي تهدد منطقة البحر الميت، وأنه سيزود المنطقة بمياه عذبة، كما سيعمل على توفير فرص عمل جديدة، وسيتم استغلاله لتحويل مناطق واسعة من الصحراء إلى مناطق مأهولة وسياحية. فوق كل ذلك، سيلعب المشروع دورا في تعزيز التعاون العربي–الإسرائيلي وتعزيز فرص السلام. أما مناهضي المشروع فيرون أنه من الممكن أن يؤدي إلى حدوث تأثيرات عكسية تعمل على زيادة الضرر البيئي في المنطقة بدلاً من معالجته، وأن المشروع لا يوفر حلولاً عملية لمشكلة النقص في مياه الشرب، إضافة إلى أنهم يروا أن هناك مبالغة في التأكيد على الدور السياسي الذي سيلعبه المشروع (وهو أمر يرمي حسب وجهة النظر هذه إلى ضمان الحصول على تمويل من المجتمع الدولي). بناءً على ذلك، يقترح المناهضون لمشروع القناة حلاً بديلاً يتلخص بأن تتم استعادة مستويات المياه في البحر الميت بصورة طبيعية عبر إعادة مصبات المياه الأصلية إلى نهر الأردن وتقليص استغلال المصانع للماء وترشيد استخدام الماء بشكل عام.

ويؤكد معارضوا المشروع على الآثار البيئية السلبية المحتملة والجدية للغاية لهذا المشروع. والتي تتضمن المخاوف من تضرر النظام الطبيعي "الفريد" بالبحر الميت. إذ هناك احتمال أن يؤدي اختلاط المياه إلى انتشار الطحالب وإلى ترسبات كلسية، وتبدل في لون المياه. كذلك هناك مخاوف من الأضرار المحتمل حدوثها في المياه الجوفية تحت وادي عربة إذا ما تلف أحد خطوط الأنابيب، وهو احتمال وارد جداً في منطقة تكثر فيها نشاط الزلازل.[9]

---

[5] مركز العمل التنموي/ معا (2010): المجلة الالكترونية: الراصد البيئي، عدد 28
http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue28/Alrased.php

[6] البنك الدولي (تموز 2012): برنامج دراسة ناقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة الجدوى:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_AR.pdf

[7] سلطة المياه الأردنية (2008). خصخصة قطاع المياه.

[8] البنك الدولي (2012): برنامج دراسة نقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة البدائل:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Study_of_Alternatives_Summary_AR.pdf

[9] Spiegel Online (2009): 'Israel-Jordan project Aims to Save Dead Sea
http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,503953,00.html
أنظر أيضا: مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس. (2008): المراقب الاقتصادي الاجتماعي، العدد 18.

✧ **المشروع المقترح**

يشتمل مشروع "قناة البحرين" المقترح على إقامة أكبر محطة ضخ في العالم بين العقبة وايلات. يضاف إلى ذلك إنشاء وحدة لتحلية المياه في أقصى الجهة الجنوبية من البحر الميت. ويتوقع أن يتم شفط حوالي 1.9 مليار متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنوياً. سيتم ضخ الماء إلى ارتفاع 220 متر من خليج العقبة، بحيث ينحدر باتجاه البحر الميت. هذا التفاوت في الارتفاع سيتم استغلاله لتوليد طاقة كهربائية لاستخدامها في تشغيل محطة الضخ والتحلية. وسيتم تقسيم المياه المسحوبة من البحر الأحمر إلى نصفين؛ النصف الأول سيتم ضخه إلى البحر الميت مباشرة. أمّا النصف الآخر، فسيتم تحليته وتوزيعه على الأطراف الثلاثة المستفيدة من المشروع.

✧ **البعد السياسي**

على الرغم من أن المشروع يفترض أن يكون بين ثلاثة شركاء متساويين، إلا أن التصريحات المتكررة من إسرائيل غالباً ما سعت إلى إبعاد الطرف الفلسطيني عن الصورة، وتجاهله. أما السلطة الفلسطينية فإنها تتحرق للتأكيد على أهمية مشاركتها في المشروع. وفي مقابلة مع السيد فضل كعوش، الرئيس السابق لسلطة المياه الفلسطينية، قال أن أهمية المشاركة الفلسطينية في المشروع تهدف إلى "التأكيد على الشرعية الدولية"، وأن الهدف الرئيسي من المشاركة "ليس المكاسب الاقتصادية فحسب ولكن التأكيد على الحقوق الفلسطينية القانونية والشرعية في المياه المشتركة".[10]

إن فكرة بناء السلام في المنطقة على أرضية المشاريع المائية ليست جديدة. فقد تم سابقاً طرح عدة مقترحات تهدف إلى تعزيز التعاون العربي– الإسرائيلي عبر تطوير وتوزيع مصادر المياه الضئيلة المتوفرة. ومن أبرز تلك المشاريع الفكرة الأمريكية التي طرحت في منتصف الخمسينات، "مشروع جونستون" الذي كان يهدف إلى تقسيم مياه نهري الأردن واليرموك بين سوريا، لبنان، الأردن وإسرائيل. حسب الدراسات في ذلك الوقت، قُدّرت كمية المياه التي سيتم تحويلها بنحو 284 مليون م^3 سنوياً، وكمية الطاقة الكهربائية التي يمكن إنتاجها بـــ 218 مليون كيلو واط/ ساعة. كما قُدّرت تكاليف المشروع بحوالي 121 مليون دولار أمريكي (أسعار 1953). لكن، سوريا ولبنان رفضتا المشروع لأنه يشكل اعترافاً ضمنياً بدولة الاحتلال، وأُحبطت جهود هذا المشروع كلياً عقب اندلاع حرب عام 1967 واستيلاء إسرائيل على هضبة الجولان.[11]

✧ **اللجوء إلى البنك الدولي**

قامت الأطراف الثلاثة، الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، في أيار 2005، بتوجيه رسالة مشتركة إلى البنك الدولي تطلب منه إجراء الدراسات والأبحاث التمهيدية لهذا المشروع الضخم وتنسيق التمويل من الجهات المانحة. وافق البنك على إجراء هذه الدراسات من منطلق أن المشروع له أبعاد تنموية وهو ما يدخل في صلب صلاحيات البنك.

2. دراسات البنك الدولي

قام البنك بتأسيس صندوق لتمويل الدراسات التمهيدية ساهمت فيه 8 دول (فرنسا، اليونان، ايطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، هولندا، السويد، والولايات المتحدة). كما تم تشكيل فريق تقني للإشراف على انجاز الدراسات يتكون من 4 ممثلين من كل طرف من الأطراف الثلاثة بالإضافة إلى ممثلين من البنك الدولي. وجرى توكيل انجاز الدراسات التقنية إلى بيوت خبرة عالمية. ولقد حددت الأهداف العامة للمشروع بثلاثة أهداف:

1. إنقاذ البحر الميت من التدهور البيئي.

---

10 Palestine Media Center (2005): 'The Red Sea - Dead Sea Canal Project and the Palestinian Gains http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=3&id=620

11 http://iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&type=5&entity=823563&topic=0 ، http://www.al-hakawati.net/arabic/civilizations/raedindexb7.asp

2. تحلية المياه و/أو توليد الطاقة الكهرومائية لصالح الأردن وإسرائيل وفلسطين.
3. إنشاء رمز للسلام في الشرق الأوسط.

استغرق العمل على تنفيذ الدراسات أكثر من 5 سنوات وبكلفة تقارب 16 مليون دولار أمريكي. وقام البنك الدولي، في الأشهر القليلة الماضية، بنشر نتائج الأبحاث الشاملة التي تم انجازها لمشروع البحر الأحمر– البحر الميت. وتشتمل هذه على خمس دراسات:

- ✧ دراسة جدوى المشروع.
- ✧ دراسة البدائل الممكنة للمشروع.
- ✧ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.
- ✧ دراسة الآثار الفيزيائية والكيميائية والبيئية لتنفيذ المشروع على البحر الأحمر.
- ✧ دراسة الجوانب الفيزيائية والكيميائية والبيئية لتنفيذ المشروع على البحر الميت.

سنقوم فيما يلي بتلخيص وعرض نتائج الدراسات الثلاث الأولى المذكورة أعلاه.

- ✧ **دراسة الجدوى**[12]

تختبر"مسودة التقرير النهائي لدراسة الجدوى" لمشروع قناة البحر الأحمر – البحر الميت، ثلاثة سيناريوهات، هي:

- ✧ **سيناريو "بلا مشروع"**، الذي يفترض إبقاء الوضع كما هو عليه دون عمل أي تغيير. سيؤدي هذا الى استمرار تناقص معدل المياه في البحر الميت ليستقر عند مستوى 550 متر تحت سطح الأرض على مدى الـ 150 عاماً القادمة. يترافق هذا مع تكاليف باهظة وخسارة صافية تبلغ قيمتها 2,885 مليون دولار (انظر الجدول 1). يلاحظ من الجدول، أيضاً أن الجزء الأكبر من الخسارة سيأتي من قطاع السياحة، بينما تأتي خسائر الصناعات الكيميائية في المرتبة الثانية. حيث تقوم المصانع الأردنية والإسرائيلية على شواطئ البحر الميت باستهلاك ما يقارب 262 مليون متر مكعب سنوياً من مياه البحر في تعدين البوتاس، الماغنيسيوم، المنغنيز، والبروميد[13]. التناقص المستمر في كمية المياه التي يمكن استخراجها من البحر الميت وتراجع الشواطئ وانكشاف القاع، سيؤدي إلى بروز حاجة المصانع لنقل محطات الاستخراج بشكل دوري لتتبع مستوى المياه في المناطق المنحسرة. الأمر الذي سيتسبب بزيادة التكاليف بحوالي 164 مليون دولار. أما بالنسبة للأضرار البيئية والاجتماعية وأضرار البنية التحتية فإنها تقدر بحوالي 85 مليون دولار[14]. (انظر جدول 1).

- ✧ **سيناريو "الحالة الأساسية"**، يهدف هذا السيناريو إلى المحافظة على مياه البحر الميت فقط. أي تركيز الجهود على رفع مستوى مياه البحر الميت واستقراره عند مستوى بين 434 و428 تحت مستوى سطح البحر، دون تلبية الأهداف الأخرى للمشروع (توفير مياه الشرب للمنطقة و/أو توليد طاقة كهرومائية، وبناء رمز السلام). سيكون مستوى المياه في البحر الميت 434 متر تحت سطح البحر عند البدء بتنفيذ المشروع. وعلى الرغم من أن نسبة العجز (السحب) السنوي من مياه البحر تقدر بحوالي 708 مليون متر مكعب، إلا أنّ الحفاظ على مستوى يتراوح بين 434 و428 تحت سطح البحر سيقتضي ضخ نحو 1,200 مليون متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنوياً. يعود ذلك إلى اختلاف طبيعة

---

[12] البنك الدولي (تموز 2012): برنامج دراسة ناقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة الجدوى:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_AR.pdf

[13] البنك الدولي (أيلول 2012): برنامج دراسة ناقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة البدائل:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Study_of_Alternatives_Summary_AR.pdf

[14] الأرقام لتقدير حجم خسائر قطاعي الصناعات المعدنية والكيماوية والسياحة والأضرار البيئية والاجتماعية محسوبة للخمسين عاماً القادمة وبمعدل خصم 10%.

البحران عن بعضهما، واحتمال أن تقوم مياه البحر الأحمر بخفض نسبة الملوحة في مياه البحر الميت السطحية وزيادة احتمالية تبخرها. من الناحية الاقتصادية، بينت دراسة الجدوى أن هذا السيناريو هو الأقل من حيث التكلفة المالية بين السيناريوهات المقترحة، بسبب الاستفادة من فرق الارتفاع بين البحرين لنقل المياه بقوة الجاذبية الأرضية. وتقدر الكلفة الرأسمالية للمشروع بنحو 4.3 مليار دولار، بينما تبلغ الكلفة الصافية (بالقيمة الحالية) على أفق حياة المشروع نحو 6.2 مليارات دولار.

جدول 1: ملخص التكاليف والمنافع الاقتصادية. إجمالي صافي القيمة الحالية (2020)[15]

المزايا	سيناريو "بلا مشروع "	سيناريو "الحالة الأساسية الإضافية"	
		مليون دولار أمريكي	%
السياحة	− 2,635.7	3,475.0	%6.15
الصناعات الكيميائية	− 164.2	247.9	%1.40
توليد الطاقة	…	1,400.8	%18.29
إمداد المياه	…	10,331.2	%18.29
المزايا غير الملموسة	…	41,644.4	%73.71
البنية التحتية	−85.3	7.8	%0.01
إجمالي قيمة المزايا	−2,855.3	56,499.0	%100
التكاليف	0	17,337.0	
المزايا – التكاليف	− 2,855.3	39,730.1	
معدل العائد الداخلي		%21.68	

ملاحظة: في هذا الجدول التكاليف عبارة عن إجمالي صافي التكاليف الحالية أي إجمالي التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل والمخصومة على مدار فترة زمنية بواقع 50 عامًا بعد التكليف بالعمل في المشروع.

- **سيناريو "الحالة الأساسية الإضافية"**، وهذا السيناريو يحقق جميع الأهداف المرجوة من المشروع متمثلةً بصيانة البحر الميت، بالإضافة إلى توليد طاقة كهرومائية وتحلية المياه، وتجسيد رمز للسلام. يقدّر هذا السيناريو، أن هناك حاجة لشفط ما بين 1,800 و2,000 مليون متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنوياً لإعادة الاستقرار إلى البحر الميت، وتوفير إمدادات من المياه العذبة تبلغ 850 مليون متر مكعب. قامت الدراسة باختبار عدة بدائل وتوصلت إلى أن خيار نقل المياه عبر خط الأنابيب إلى جانب وجود محطة تحلية مرتفعة المستوى هو الحل الأمثل الموصى به. وان يتم إقامة محطة ضخ إلى الجنوب من خليج العقبة، تتصل بنفق لنقل المياه طوله 25.5 كم يدور حول مدينة العقبة. سيتم مد خط أنابيب طوله 66.5 كم شمالاً، من فم النفق إلى مرتفع غرندل في وادي عربة. ثم يمتد خط أنابيب آخر طوله 50 كم، من مرتفع غرندل إلى محطة لإنتاج الطاقة الكهرومائية، ومحطة التحلية مرتفعة المستوى. ستسير المياه فيه بفعل الجاذبية الأرضية. ومن هناك سيتم مد خطي أنابيب أحدهما بطول 32 كم يصل بين محطة التحلية ومحطة إنتاج الطاقة الكهرومائية الثانية، ويستمر لنقل المياه المالحة إلى القسم الشمالي من البحر الميت، والثاني ينطلق من محطة التحلية لينقل المياه العذبة إلى عمان.

توصلت دراسة الجدوى إلى أن المشروع يعود بمنافع اقتصادية ايجابية كبيرة (نحو 42 مليار دولار مقارنة مع حالة "بلا مشروع"). مع معدل إيراد داخلي مرتفع أيضاً، 21.68% (انظر جدول 1). أما بالنسبة لتكاليف انجاز المشروع فإنها تبلغ 10.6 مليار دولار. ويوضح الجدول رقم 2 توزيع الكلفة الاجمالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ لا يشمل

[15] البنك الدولي (تموز 2012): برنامج دراسة ناقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة الجدوى:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_AR.pdf

تكاليف إنشاء خط نقل المياه العذبة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية. من المتوقع أن يكون باستطاعة المشروع من خلال محطة التحلية هذه إنتاج 350 مليون متر م^3 من الماء بحلول2020، و850 مليون متر م^3 بحلول 2060. وحوالي 1,642 جيجاوات/ ساعة من الطاقة الكهربائية بحلول عام 2060. وسيؤدي إلى استقرار مستوى مياه البحر الميت عند 416 متر تحت مستوى سطح البحر بحلول عام 2054.

جدول رقم 2: التكلفة الكاملة لخط الأنابيب مع تكوين محطة التحلية عالية المستوى [16]

بنود التكلفة	التكلفة (مليون دولار أمريكى)
محطة المأخذ	23.00
محطة الضخ	230.94
خط نقل المياه الرئيسى (النفق وأنابيب الصلب)	4,689.98
منشآت التحلية	2,436.85
محطات الطاقة الكهرومائية	241.38
قناة استرداد مياه البحر	266.93
الربط على شبكة الكهرباء	265.56
إدارة المشروع	244.64
البنية المؤسسية	7.8
الإجمالي الفرعي	**8,407.09**
الإجمالي الفرعي لنقل خط المياه إلى عمان	**2,211.60**
الإجمالى	**10,618.69**

أما فيما يتعلق بإمدادات المياه العذبة المتوقعة من المشروع، فهي موضحة في الجدول رقم 3. من المهم أن نشير إلى تأكيد الدراسة على أن حصة الأردن مبنية على دراسات لتقدير العجز المائي في المملكة. أما أرقام حصص إسرائيل والأراضي الفلسطينية فهي افتراضية ونتيجة إجراء تقييم أولي مبسط، إذ تعذر إجراء تنبؤات العرض والطلب في الأراضي الفلسطينية. بالنسبة لإسرائيل، فإن الأرقام هي مجرد تقدير لنقص العرض في المناطق منخفضة الارتفاع.

جدول 3: مطالب مياه الشرب التي تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة الفنية القيادية

الطرف المستفيد	مياه الشرب التي يتم توفيرها من المشروع – بالمليون متر مكعب في العام الواحد				
	2020	2030	2040	2050	2060
الأردن	230	310	370	460	560
إسرائيل	60	60	60	60	60
السلطة الفلسطينية	60	60	60	60	60
المتاح من أجل المزيد من التخصيص	0	0	50	90	170
الإجمالي	**350**	**430**	**540**	**670**	**850**

المصدر: البنك الدولي، دراسة الجدوى، 2012.

تكاليف إنتاج ونقل المياه المحلاة، تبعا لدراسة الجدوى، معروضة في الجدول رقم 4.

[16] البنك الدولي (تموز 2012): برنامج دراسة ناقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة الجدوى:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_AR.pdf

أخيراً، تشير دراسة الجدوى إلى أنه رغم أن الغالبية العظمى من مصروفات المشروع أثناء مرحلة التشييد سوف تنفق خارج المنطقة، على شراء معدّات المحطة والمواد الخام وتوظيف مقاولين دوليين، إلا أن نسبة كبيرة من تكاليف التشييد سوف تنفق داخل المنطقة. ونظراً لأن أغلب أعمال التشييد ستقع في الأردن، فسوف تكون الأردن المستفيد الرئيسي في هذا الجانب. ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد الأردن نمواً إضافياً بمقدار 10% نتيجة تنفيذ المشروع، مع حلول وقت استلامه.

جدول 4: تقديرات تكاليف إنتاج ونقل المياه العذبة

(دولار/ متر مكعب)

	الأردن	**إسرائيل والأراضي الفلسطينية**
كلفة إنتاج (المتر المكعب الواحد)	$ 1.5 – 1	$ 1.5 – 1
كلفة النقل	$ 1.2 – 0.7	$ 0.35 – 0.20
المجموع	$ 2.7 – 1.7	$ 1.85 – 1.2

✧ **دراسة البدائل**[17]

قامت هذه الدراسة باختبار نحو 20 مشروع بديل لمشروع قناة البحر الأحمر– البحر الميت، وأجرت تقييما لها على ضوء المعايير الخمسة التالية:

- ✧ تحقيق استقرار في البحر الميت أو إعادة إحيائه.
- ✧ إنتاج مصدر جديد للمياه الصالحة للشرب وتقاسمها في المنطقة.
- ✧ تعزيز التعاون بين الأطراف المستفيدة.
- ✧ تكاليف الإنشاء والتشغيل.
- ✧ والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة.

تغطي البدائل التي تمت دراستها عدداً كبيراً من المشاريع المتباينة إلى حد بعيد، بدءاً من إعادة إحياء مصادر المياه التي كانت تصب في نهر الأردن، مروراً بتحلية ونقل مياه البحر الأبيض المتوسط إلى مجرى نهر الأردن أو إلى البحر الميت مباشرة، وانتهاءً بمشروع نقل المياه من تركيا ومن نهر الفرات.

سعت الدراسة إلى عرض وتقييم الجوانب الإيجابية والسلبية لكل بديل، وتحديد كلفته ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه بالمقارنة مع المشروع الرئيسي، أي مشروع ناقل المياه بين البحر الأحمر– البحر الميت.

توصلت الدراسة إلى أن خيار "عدم التنفيذ" سيترتب عليه خسائر باهظة، اقتصادية وبيئية واجتماعية، بكلفة تتراوح بين 73–207 مليون دولار سنوياً. أيضا عدم تنفيذ المشروع سيدفع بالأردن إلى تنفيذ مشاريع تحلية مياه خاصة به على خليج العقبة. وستصل كلفة تكرير ونقل كل متر مكعب مياه محلاة إلى عمان (أو إلى المراكز المدينية للطرفين الآخرين المشاركين في المشروع) إلى 2 دولار. وهذه كلفة باهظة وهي أعلى من كلفة التحلية على البحر المتوسط أو من كلفة تحلية المياه ونقلها إلى المراكز الحضارية في مشروع البحر الأحمر– البحر الميت والتي تتراوح بين 1.1–1.5 دولار للمتر المكعب.

لا يضع التقرير توصيات محددة لصالح بديل أو مشروع معين، ولكنه يؤكد على أن "استخدام المياه من بحيرة طبريا، أو من خلال محطات التحلية، أو من أية مصادر طبيعية أخرى لغرض استقرار مياه البحر الميت لا يعتبر من بين الاستراتيجيات

[17] البنك الدولي(أيلول 2012): برنامج دراسة نقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت: دراسة البدائل:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Study_of_Alternatives_Summary_AR.pdf

المقبولة ولا أمراً قابلاً للتطبيق، طالما أن الأطراف الثلاثة يعانون من شح مزمن في المياه الصالحة للشرب". من جهة أخرى، يؤكد التقرير أن مشاريع نقل مياه البحر المتوسط إلى بحيرة طبريا أو إلى البحر الميت أمر محفوف بمخاطر التأثير السلبي على خزان المياه الطبيعية الجوفي الرئيسي في المنطقة، فضلا عن تأثيره على مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

كما أن مشروع نقل المياه من تركيا بات غير مجدي الآن نظراً لعدم توفر كمية 2 بليون متر مكعب من المياه سنوياً، كما كان عليه الحال قبل 20 عاماً عندما تم اقتراح ما كان يعرف باسم" "أنابيب السلام". وكذلك الحال مع مشروع نقل المياه من الفرات، إذ على الرغم من أن المشروع مجدي اقتصادياً، إلا أن كميات المياه المتاحة محدودة للغاية بسبب انخفاض معدل جريان النهر.

بشكل عام وجدت الدراسة أن هناك بديلين فقط، من بين كافة البدائل التي تمت دراستها، يفيان بالأهداف الخمسة المذكورة أعلاه بشكل مرضٍ. وهذان هما: ناقل البحر الأحمر– البحر الميت وناقل البحر الأبيض المتوسط – البحر الميت. ويظهر التحليل أن كلفة المياه المحلاة في المشروع الثاني أقل بشكل ملحوظ منها في الأول. 1.11–1.24 دولار للمتر المكعب في ناقل البحر الأبيض مقارنة مع 1.33–1.50 دولار لكل م3 في ناقل البحر الأحمر. أيضا إن كلفة النقل من البحر المتوسط إلى الميت (بسبب اختلاف الارتفاع) تبلغ 65% فقط من كلفة النقل عبر ناقل البحر الأحمر.

جدول 5 مقارنة البدائل بمعايير الكلفة

اسم البديل	يعمل على استقرار مستوى البحر	يزود المياه إلى الأطراف الثلاثة	يولد الكهرباء من الطاقة المائية	يروج للتعاون الإقليمي	تكلفة رأس المال (مليار دولار)	صافي متطلبات الطاقة (جيجا واط ساعه/ سنة)	الآثار البيئية		الآثار الاجتماعية	
							قبل الإجراءات التخفيفية	بعد الإجراءات التخفيفية	قبل الإجراءات التخفيفية	بعد الإجراءات التخفيفية
– نقل الماء من البحر الاحمر: زائد التحلية	نعم	نعم	نعم	نعم	10	6	⊗	⊗/ ©	©	©
– إعادة إحياء لمستويات الجريان التاريخية لنهر الأردن	لا	لا	لا	نعم	غير معروف ولكن مكلف	2	⊗	O	⊗	©
نقل مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت– المسار الجنوبي	نعم	نعم	نعم	نعم	5	5	⊗	©	©	©

⊗: أثار كبيرة ©: أثار متوسطة O : أثار ايجابية

يوضح الجدول 5 المقارنة بين 3 بدائل: احياء مجاري نهر الاردن القيمة ومشروعي نقل الماء من البحر المتوسط والبحر الاحمر. يوضح الجدول ان مشروعي نقل الماء من البحر المتوسط والبحر الاحمر يحققان الأهداف المرجوة، على العكس من مشروع إعادة إحياء المجاري القديمة لنهر الأردن. كما يعرض الجدول الآثار البيئية والاجتماعية لكل مشروع قبل وبعد الإجراءات التخفيفية. الجدول 6 يبين فارق الكلفة لانتاج ونقل المياه المحلاة بين مشروعي البحر الاحمر والبحر المتوسط (تسليم عمان) وبين الكلفة السنوية للتدفق إلى البحر الميت في المشروعين.

باختصار إذن، تتوصل الدراسة إلى أن هذين الخيارين (ناقل البحر المتوسط إلى البحر الميت مع توليد طاقة وتحلية مياه، وناقل البحر الأحمر إلى البحر الميت مع توليد طاقة وتحلية مياه أيضا) هما الخياران الأكثر ملائمة للوفاء بالمتطلبات الخمسة. هذا مع تأكيد التقرير على ضرورة حل الإشكالات البيئية والاجتماعية التي تترافق مع تنفيذ أي من المشروعين.

جدول 6: مقارنة بين ثلاثة بدائل

البديل	الملاحظات	المياه الصالحة للشرب في عمان		تدفق المياه في البحر الميت		تقييم الجدوى
		هل تفي الكميات ببرنامج الطلب؟	الكلفة (2060) ($/ م3)	هل الكمية كافية لاستقرار المستوى في البحر الميت؟	الكلفة السنوية (مليون دولار أمريكي)	
ناقل مياه البحر الأحمر– البحر الميت	تحلية مياه على مستوى عالي وتوليد الكهرباء بالطاقة المائية	نعم	1.11 1.24	نعم	58– 226	متوسط/ مرتفع
ناقل مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت	المسار الجنوبي A: عسقلان– شمال البحر الميت، تحلية مياه وتوليد طاقة	نعم	0.85 0.93	نعم	60– 99	متوسط/ مرتفع

✧ **التقييم الاجتماعي والبيئي**[18]

صدر هذا التقرير في شهر تموز الماضي وهو يتناول المشاكل البيئية والاجتماعية المحتملة والمصاحبة لتنفيذ مشروع قناة البحر الأحمر– البحر الميت. وتتمركز هذه المشاكل حول الآثار المحتملة على المسطحات المائية على طرفي المشروع والأنظمة البيئية – الصحراوية النادرة والموروث التاريخي وعلى الاضطرابات في حياة السكان القاطنين في وادي عربة وحوله.

جدول 7: ملخص المشاكل المحتملة الأكثر أهمية (بوجود وعدم وجود خطة الإدارة البيئية والاجتماعية)

الموضوع	المشاكل الرئيسية	درجة المخاطرة	
		عند التنفيذ كما فى دراسة الجدوى	عند تنفيذ الإجراءات المقترحة
البحر الميت	المنظر العام للبحر الميت ونوعية المياه، وسلامته كموقع تراثي	⊗	©
البحر الأحمر	التأثيرات على نوعية المياه، درجة العكورة وديناميكية الحيد المرجانى أثناء مرحلتى الإنشاء والتشغيل	©	O
الهيدرولوجيا وخطر الفيضان	خطر التصدعات في المنشآت أثناء الفيضانات الكبيرة وما يترتب عليه من تأثيرات على المياه السطحية	©	O
الآثار التاريخية والممتلكات الثقافية	الإزعاج المحتمل لعدد 48 من المواقع الأثرية الهامة	⊗	©
الآثار الاجتماعية والاقتصادية	استملاك الأراضي، تغيير استخدامات الأراضي، مخالطة السكان المحليين بالعمالة الوافدة	⊗	©
المنظر الطبيعي والآثار المرئية	المنظر العام لمحطات التحلية الكبيرة فى وادي عربة ومحطات توليد الطاقة في حوض البحر الميت	⊗	©
البيئة	الإزعاجات الإنشائية للطيور المهاجرة، المناطق المحمية، الأجناس المهددة، والموائل الحساسة	⊗	©
الهيدرولوجيا	الفشل الكارثي للأنابيب والذي يؤدي إلى زيادة ملوحة المياه الجوفية فى وادي عربة	⊗	©
الصحة العامة	مخاطر الحوادث المرورية أثناء مرحلة الإنشاء	©	O
المضايقات والاضطرابات	الإزعاج بسبب الضجيج في بعض المناطق أثناء مرحلة الإنشاء	⊗	©
الطلب على الطاقة والتغير المناخي	الاستخدام الكبير المحتمل لمصادر الطاقة غير المتجددة	⊗	©
الدليل	**⊗: مخاطرة كبيرة ©: مخاطرة متوسطة O : مخاطرة بسيطة/غير موجودة**		

يلخص الجدول 7 المشاكل البيئية والاجتماعية المحتملة والأكثر أهمية التي تم رصدها. ويعالج التقرير هذه المشاكل بشكل مفصل. تتمثل المخاوف البيئية والاجتماعية ذات الاهتمام الأكبر في هذا المشروع بخطر التسبب بتغيير الشكل العام ونوعية

[18] البنك الدولي (تموز 2012): دراسة التقييم البيئي والاجتماعي لمشروع ناقل البحر الأحمر– البحر الميت:
http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Environmental_and_Social_Assessment_Summary_AR.pdf

المياه في البحر الميت الناتج عن طرح المياه شديدة الملوحة الناتجة عن عملية التحلية وطرح مياه البحر الأحمر في البحر الميت، مما ينتج عنه تدمير القيمة الموروثية عالمياً للبحر.

درس التقرير البدائل التي تم عرضها في دراسة الجدوى وتوصل إلى أن هناك 8 أصعدة بيئية واجتماعية عرضة لمخاطر كبيرة، على الرغم من الإجراءات التخفيفية التي تم اقتراحها في دراسة الجدوى (انظر العمود 3 في الجدول 7). وعلى هذا توصلت الدراسة الحالية إلى أنه من منظور بيئي واجتماعي لا تعتبر البدائل التي تم تحليلها في دراسة الجدوى كافية لتقليص المخاطر بشكل كافٍ.

قامت الدراسة بصياغة اقتراحات للتخفيف من المخاطر. وفي حال تطبيق هذه السياسات والإجراءات فإن درجة مخاطر المختلفة بدرجة كبيرة على مختلف الأصعدة (كما يتضح من العمود الأخير في الجدول). وتوصل التقرير في النهاية إلى أنه: "إذا ما تم العمل على تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الموضوعة، والإشراف عليها، ومراقبتها بكثير من الاهتمام، فإن بمقدورنا الحكم على أن تنفيذ المشروع سيتم بدون آية آثار بيئية أو اجتماعية غير مقبولة، وبالتالي تحقيق أولى الأهداف الرئيسية. وعلى الرغم من ذلك، يبقى هناك بعض الشك في ما يتعلق بتأثيرات المشروع المقترح الهامة على البحر الميت، وبالتالي قدرة المشروع على تحقيق هدف الاستقرار لمستوى البحر الميت مع عدم التسبب في آية أضرار لجوانب أخرى تساهم في قيمته الثقافية. يرتبط هذا الشك بحجم الآثار والفترة الزمنية لها على الخصائص الفيزيائية الحيوية للبحر الميت تحت ظروف جريان مختلفة. يلزم للتقليل من هذا الشك المزيد من المراقبة والبحث، والتي من شأنها أن تطور استراتيجيات وإجراءات التخفيف الفعالة عند الحاجة. وقد تؤدي هذه الاستراتيجيات والإجراءات التي تبني خيارات تقييد تدفقات المياه إلى البحر الميت في المستقبل.

يتوصل التقرير في النهاية إلى أنه يمكن التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية آنفة الذكر، وليس بالضرورة القضاء عليها نهائياً، وذلك باتباع نهج مرحلي مصحوب بالإشراك الشعبي الفعال لمقارنة المخاطر بالفوائد، وبناء إجماع قبل اتخاذ القرار بكيفية المضي قدماً بعد المرحلة الأولى. هذا إلى جانب تجارب تطبيقية واختبارية متعددة مدعومة بالمزيد من الدراسة والمراقبة للتنفيذ المرحلي للمشروع.

3. محاور النقاش لجلسة الطاولة المستديرة

- ✧ كيف تنظر إلى دراسات البنك الدولي التمهيدية للمشروع؟ هل كانت شاملة، هل أعطت أجوبة شافية، هل كانت تقييمات موضوعية؟
- ✧ هل يلعب الطرف الفلسطيني دوره كطرف متكافئ مع الطرفين الآخرين؟ بكلمات أُخرى، هل كان ومازال هناك فرص لأخذ المطالب الفلسطينية بعين الاعتبار؟
- ✧ ما هي المكاسب الممكنة للطرف الفلسطيني من المشروع؟ وما هي فرص تجسيد هذه المكاسب؟

سجل الحضور لجلسة الطاولة المستديرة

موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012:

الخطة مقابل التنفيذ

الاسم	المؤسسة
فتحي سروجي	جامعة بيرزيت
مروان غانم	جامعة بيرزيت
المعتزبالله عبادي	سلطة المياه
تغريد حشاوي	وزارة التخطيط
أحمد الهندي	سلطة المياه
عبدالرحمن التميمي	مجموعة الهيدرولوجين
ديب عبدالغفور	سلطة المياه
إيمان نايف حامد	تلفزيون فلسطين
نائل موسى	الحياة الجديدة
إيمان صلاح الدين	الحياة الجديدة
سماح بشارات	الحياة الجديدة
عمر جيوسي	اتحاد المقاولين
د. جاد اسحق	معهد الأبحاث التطبيقية – أريج
رائد عبدربه	معهد الأبحاث التطبيقية – أريج
آن كريستن هاينز	فريدريتش ايبرت
عبير البطمة	شبكة المنظمات البيئية PENGON
صالح الرابي	معهد المياه الفلسطيني للتدريب
آية الرابي	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
نتاشا كارمي	دائرة شؤوون المفاوضات
عبود حمايل	دائرة شؤوون المفاوضات
سفيان شفيع	
عفيف اسعيد	وزارة الأشغال العامة والاسكان
كلمنس مسرمشد	روزا لوكسمبورغ
د. عمر الأسمر	جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية
عقل أبو قرع	
د. حازم الشنار	وزارة الاقتصاد الوطني
وعد بني عودة	ماس
يعقوب الأطرش	ماس
دجى ميخائيل	ماس
إيمان سعادة	ماس
أروى أبو هشهش	ماس